

جُزْءٌ فِيهِ؛

ضَعُفُ أَثَارِ التَّابِعِينَ:

«الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ».

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَحِمَهُ

جُزءٌ فيه؛

ضعف آثار التابعين:

«الحجر الأسود من الجنة».

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٨ هـ - ٢٠٢٦



مكتبة

أَهْلُ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel\_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جُزْءٌ فِيهِ؛

ضَعُفُ آثَارِ التَّابِعِينَ:

«الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ».

تَأْلِيفُ

الشيخُ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ

فُؤَادِي بَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَثَرِيِّ

حَفِظَهُ اللَّهُ وَفَضَّلَهُ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ فَإِنَّكَ نَعِمَ الْمُعِينُ المُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا. مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.  
أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ التَّنْقِيَةَ لِلْأَثَارِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم فِي «الْأَحْكَامِ»، وَنَخْلَهَا مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ، بِذِكْرِ عِلَلِهَا فِي أَسَانِيدِهَا وَمُتُونِهَا؛ مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ الَّتِي يُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَعْوِضُهَا بِالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ، وَذَلِكَ لِحِفْظِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَصَوْنِهَا عَلَى أَنْ لَا يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الدَّخِيلَةِ فِي الدِّينِ.  
\* وَهَذَا يُسَمَّى بِـ«عِلَلِ الْحَدِيثِ»؛ وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ الْعُلُومِ عِنْدَ أَيْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله «مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٠): (ذِكْرُ النَّوعِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ؛ هَذَا النَّوعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ... فَإِنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْعُلُومِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ رحمته فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (ج ٢

ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٨١): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ

عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجَلِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا وَأَشْرَفُهَا، وَإِنَّمَا يَضْطَلِعُ بِذَلِكَ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخَبَرَةِ، وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٥٢): عَنْ أَهْلِ

الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ: (يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا «عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ» وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ؛ بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثَقَّةٌ ضَابِطٌ، وَغَلِطَ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَانِيُّ رحمته: (وَهَذَا الْفَنُّ أَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقُّهَا مَسْلَكًا،

وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ فَهَمًّا غَائِصًا، وَاطِّلاَعًا حَاطِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً. وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادُ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ، وَحُذَّاقِهِمْ؛ كَابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالْبُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَمْثَالِهِمْ).<sup>(١)</sup> اهـ

(١) انْظُرْ: «النُّكْتُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٧٧٧).

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلُكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ لِكَيْ يَضْبُطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ<sup>(١)</sup>؛ فَيَعْمَلَ جَادًّا فِي الْبَحْثِ<sup>(٢)</sup> عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ وَأَحْكَامٍ فَقْهِيَّةٍ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَاتِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ.

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهَ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته: فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً، وَلَا حَسَنَةً). اهـ  
وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته: فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي

(١) وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لِلْمُسْلِمِ الْحَقُّ مَدَى الْفَرْقِ الشَّاسِعِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْجَهْلِ؛ لِأَنَّهُمْ أَبْعَدُ مَا يَكُونُونَ عَنْ تَفْقَهُ هَذَا الْعِلْمِ الثَّاقِبِ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ أَصُولِهِ. اللَّهُمَّ غُفْرًا.

انْظُرْ: «الْجَامِعَ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (ج ٢ ص ٢٥٧).

(٢) وَلَا يَنْظُرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ، أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْتَهُمُ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: عَنِ الْحَدِيثِ بِصَحِّهِ أَوْ حُسْنِهِ جَارَ الْعَمَلِ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يُجَزَّ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ؛ لَمْ يُجَزَّ الْعَمَلُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ، إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ

إِبْطَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ، وَالْحَسَنِ لِدَاتِهِ، أَوْ لِعَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصَدَقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهَ تَعَالَى، وَرَسُولَهُ.<sup>(١)</sup>

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رحمته: فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٣٦٧): (الْحَقُّ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَلَيْسَ الْحَقُّ فِيمَا عَمِلَهُ النَّاسُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته: فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٦ ص ٣٠٢): (وَصَاحِبُ الْهَوَى يَقْبَلُ مَا وَافَقَ هَوَاهُ بِلا حُجَّةٍ تُوجِبُ صِدْقَهُ، وَيَرُدُّ مَا خَالَفَ هَوَاهُ بِلا حُجَّةٍ تُوجِبُ رَدَّهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمِزِّي رحمته: فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٦): (لَوْ سَكَتَ مَنْ لَا يَدْرِي لَا اسْتِرَاحَ وَارَاحَ، وَقَلَّ الْخَطَأُ، وَكَثُرَ الصَّوَابُ). اهـ

(١) وَهَؤُلَاءِ الْمُقْلَدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقْلِدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلِهِ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ صَحِيحِهِ مِنْ سَقِيمِهِ، وَلَا يَعْرِفُونَ جِدَّهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبَثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَئُوا، إِلَّا أَنَّ عُدْرَ الْعَالَمِ لَيْسَ عُدْرًا لِعَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ، أَوْ بَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ مَوْقِفَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّأُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انْظُرْ: «هِدَايَةُ السُّلْطَانِ» لِلْمُعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ»،

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانُ -حَفِظَهُ اللَّهُ-: (هَدَفْنَا هُوَ اتَّبَاعُ الْحَقِّ

لَا الْإِنْتِصَارُ لِلْأَرَاءِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله: فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ٤٤٩): (وَمَنْ تَكَلَّمَ

فِي الدِّينِ بِلَا عِلْمٍ كَانَ كَاذِبًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانُ -حَفِظَهُ اللَّهُ-: (الَّذِي يُرِيدُ الْحَقَّ،

يَفْرَحُ بِالنَّصِيحَةِ، وَيَفْرَحُ بِالتَّنْبِيهِ عَلَى الْخَطَا).<sup>(١)</sup> اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ اللَّكْنَوِيُّ الْهِنْدِيُّ رحمته الله: فِي «الْأَجْوِبَةِ الْفَاضِلَةِ» (ص ١٤٠): (لَا

يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ فِي الْأَحْكَامِ بِكُلِّ مَا فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ وَأَمْثَالِهَا مِنْ غَيْرِ تَعَمُّقٍ يُرْشِدُ

إِلَى التَّمْيِيزِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الصَّحَاحِ، وَالْحَسَنِ، وَالضَّعَافِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّمْيِيزِ

بَيْنَ الصَّحِيحِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، أَوْ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، فَيُحْتَجُّ بِهِ، وَبَيْنَ الضَّعِيفِ

بِأَفْسَامِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، فَيَأْخُذُ الْحَسَنَ مِنْ مِثْلَانِهِ، وَالصَّحِيحَ مِنْ مِثْلَانِهِ، وَيَرْجِعُ إِلَى

تَصَرُّيحاتِ النُّقَادِ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْإِعْتِمَادُ، وَيَتَّقِدُ بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ

شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ تَوَقَّفَ فِيمَا هُنَالِكَ).<sup>(٢)</sup> اهـ

قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ فِي الدِّينِ بِجَمِيعِ مَا فِي الْكُتُبِ مِنْ أَحَادِيثَ مِنْ غَيْرِ

وَقَفَّةٍ، وَنَظَرٍ.

(١) انْظُرْ: «سُرْحُ الْعُبُودِيَّةِ» لَهُ (ص ٢٥٢).

(٢) أَيُّ: ذَلِكَ الْعَالَمُ الْمُتَمَيِّزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ، وَالضَّعِيفِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَاقِي» (ج ١ ص ١٠٧): (مَنْ أَرَادَ  
الِإِحْتِجَاجَ بِحَدِيثٍ مِنَ السُّنَنِ، أَوْ مِنَ الْمَسَانِيدِ إِنْ كَانَ مُتَأَهِّلًا لِمَعْرِفَةِ مَا يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ  
غَيْرِهِ، فَلَا يَحْتَجُّ بِهِ حَتَّى يَنْظُرَ فِي اتِّصَالِ إِسْنَادِهِ وَأَحْوَالِ رُوَاتِهِ، وَإِلَّا فَإِنْ وَجَدَ أَحَدًا مِنَ  
الْأَثَمَةِ صَحَّحَهُ، أَوْ حَسَّنَهُ، فَلَهُ تَقْلِيدُهُ، وَإِلَّا فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ). اهـ

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى: أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ  
مِنِّي هَذَا الْجُهِدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي، يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا  
بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَى، وَنِعَمَ النَّصِيرِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ، وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ،  
وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ وَسَلَّم.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيُّ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ أَثَارِ الْوَارِدَةِ عَنِ التَّابِعِينَ  
فِي: أَنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ مِنَ الْجَنَّةِ

(١) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: (الرُّكْنُ، وَالْمَقَامُ: حَجَرَانِ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ).  
أَثَرٌ مُنْكَرٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، لِأَنَّهُ مِنْ أُمُورِ عِلْمِ الْغَيْبِ.  
أَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَنْدِيِّ فِي «فَضَائِلِ مَكَّةَ» (ق/٢١٢/ط-الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى  
لِلْمَخْطُوطَاتِ، ط: الثَّانِيَّةُ، الْمَجْمُوعَةُ: «١٥»، إِعْدَادُ: أَهْلِ الْأَثَرِ؛ بِمَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ) مِنْ  
طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَزِيرٍ الْأَيْلِيِّ، حَدَّثَنَا سَلَامَةُ بْنُ رَوْحٍ، عَنْ عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ،  
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَزِيرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَيْلِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ  
الْحَدِيثُ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ<sup>(١)</sup>، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَرَوَاتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ تَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ.  
\* ثُمَّ إِنَّهُ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَمِّهِ: سَلَامَةَ بْنِ رَوْحٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ج ٣ ص ١٦٥١): (مُحَمَّدُ بْنُ عَزِيرٍ، فِيهِ  
ضَعْفٌ، وَقَدْ تَكَلَّمُوا فِي صِحَّةِ سَمَاعِهِ، مِنْ ابْنِ عَمِّهِ: سَلَامَةَ).

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٢ ص ١١٥)، وَ«الْمُعْجَمُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى ذِكْرِ أَسْمَاءِ شُيُوخِ الْأَيْمَةِ  
النَّبَلِ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ص ٢٦١).

\* وَفِيهِ: سَلَامَةُ بْنُ رُوْحٍ بْنِ خَالِدِ بْنِ عُقَيْلٍ الْأَيْلِيُّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَهُ أَوْهَامٌ، وَهَذِهِ مِنْهَا.

\* ثُمَّ إِنَّهُ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُقَيْلِ بْنِ خَالِدِ الْأَيْلِيِّ.  
قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، مَحَلُّهُ عِنْدِي مَحَلُّ الْغَفَلَةِ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «ضَعِيفٌ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ قَانِعٍ: «ضَعِيفٌ»<sup>(١)</sup>.  
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ج ١ ص ٧١٩): (سَلَامَةُ بْنُ رُوْحٍ بْنِ خَالِدِ الْأَيْلِيِّ: صَدُوقٌ، لَهُ أَوْهَامٌ، وَقِيلَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَمِّهِ، وَإِنَّمَا يُحَدِّثُ مِنْ كُتُبِهِ).  
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٤٥٧): (ضَعْفُهُ: أَبُو زُرْعَةَ).  
وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (ج ١٣ ص ٢٠٢): (لَهُ أَحَادِيثُ مَنَاقِيرُ).

قُلْتُ: وَرَوَاتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ، تَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ.  
\* وَهَذَا الْحَدِيثُ، لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ الرَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَانْتَبَهَ.  
\* وَهَذَا الْأَثَرُ: مَرَّةً، يُقَالُ فِي لَفْظِهِ: «الرُّكْنُ وَالْمَقَامُ: حَجَرَانِ، مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ».  
وَمَرَّةً، يُقَالُ فِيهِ: «الرُّكْنُ حَجَرٌ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ».  
\* وَهَذَا الْإِضْطِرَابُ، يُوجِبُ ضَعْفَهُ.

وَأُورِدَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي «التَّوْضِيحِ لِشَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ١١ ص ٣٥٥)، وَالْحَافِظُ الشُّيْطِيُّ فِي «الدَّرَرِ الْمَشْهُورِ» (ج ١ ص ٦٢٥).

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٥٦٣)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ١ ص ٧١٨)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٣٠١)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَايَ (ج ٦ ص ١٨٣).

(٢) وَعَنْ خَيْثَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُعْفِيِّ، قَالَ: (نَزَلَ الْحَجَرُ مِنَ الْجَنَّةِ، أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ الثَّلَجِ، وَلَوْ لَا مَا مَسَّهُ مِنْ خَطَايَا: بَنِي آدَمَ، مَا مَسَّهُ أَعْمَى، وَلَا أَبْرَصٌ، وَلَا مَجْذُومٌ؛ إِلَّا بَرَأَ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

وَلَفْظُهُ: مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ، وَهُوَ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، الَّذِي لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

أَخْرَجَهُ الْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ٩٤) مِنْ طَرِيقِ مَرْوَانَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ خَيْثَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُعْفِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ، فِيهِ مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَارِثِ الْفَزَارِيُّ، يَرْوِي عَنْ عَمَّنْ دَبَّ وَدَرَجَ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ عَنِ الشُّيُوخِ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، بَيْنَهُمَا: مَجْهُولٌ.<sup>(١)</sup>

قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «مَا رَأَيْتُ أَحْيَلَ لِلتَّدْلِيسِ مِنْهُ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «كَانَ يُدَلِّسُ أَسْمَاءَ الشُّيُوخِ».<sup>(٢)</sup>

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٢ ص ٦٧٠)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٣ ص ١٧٦١)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٢ ص ٥٤٢)، وَ(ج ٢٧ ص ٤٠٤)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٣٧٣)، وَ«تَارِيخَ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٥ ص ١٩٤)، وَ«مَعْرِفَةَ الثَّقَاتِ» لِلْعَجَلِيِّ (ج ٢ ص ٢٧٠)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتَدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٣١٦).

(٢) انْظُرْ: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١١٠)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٧٤٢)، وَ«التَّبَيِّنَ لِأَسْمَاءِ الْمُدَلِّسِينَ» لِابْنِ الْعَجَمِيِّ (ص ٥٤).

- \* وَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّهُ رَوَى عَنْ: الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عِنْدَ أَصْحَابِ الْكُتُبِ الْمُعْتَبَرَةِ.
- \* ثُمَّ رَوَاتُهُ: لِهَذَا الْحَدِيثِ، تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَلْتَقِطُ الْأَلْفَاظَ الْمُنْكَرَةَ عَنِ الْمَجْهُولِينَ.
- \* ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ، يُعْرَفُ بِحَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.
- \* لَيْسَ هُوَ مِنْ حَدِيثِ: خَيْثَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُعْفِيِّ.
- \* وَالْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيَّبِ الْكَاهِلِيُّ، لَهُ مَنَاكِيرُ، وَأَوْهَامٌ<sup>(١)</sup>، وَهَذِهِ مِنْهَا.
- \* وَرَوَاتُهُ: لِهَذَا الْحَدِيثِ تَدُلُّ عَلَى وَهْمِهِ فِيهِ.
- قَالَ الْحَافِظُ الْحَكِيمُ: «لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ»، وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: «فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ: نَظَرٌ»، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: كَانَ يَهُمُّ كَثِيرًا»<sup>(٢)</sup>.
- \* وَهَذَا ظَاهِرٌ.
- \* فَالْعُهُدَةُ أَيْضًا فِي هَذَا الْأَثَرِ: عَلَى الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، لِأَنَّهُ يَهُمُّ، وَيُخَالِفُ.
- ٣) وَعَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: (الرُّكْنُ الْأَسْوَدُ، لَا يَفْنَى مِنَ الْجَنَّةِ، يَعْنِي: لَوْلَا أَنَّهُ مِنَ الْجَنَّةِ قَدْ فَنِيَ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

(١) انْظُرْ: «الْمُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤٤١)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٣ ص ١٠٥)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٤١٥)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ١٠ ص ٤٢٠).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٤٢٠)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ١١٥)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» لَهُ (ج ٦ ص ٣٣٩).

وَلَفْظُهُ: مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ.<sup>(١)</sup>

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٢٥٥) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، يَقُولُ: فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ حُمَيْدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَعْرَجِ، وَهُوَ يُخْطِئُ وَيُخَالِفُ أَحْيَانًا.<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي «الْعِلَلِ وَمَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (ج ١ ص ٣٩٨): (حُمَيْدُ الْأَعْرَجِ، لَيْسَ هُوَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ).

وَلِذَلِكَ: ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ١ ص ٢٦٥).

\* وَفِي رِوَايَتِهِ: لِهَذَا الْأَثَرِ، تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَهُمُّ، وَيُخْطِئُ.

\* وَفِيهِ أَيْضًا: عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامِ الصَّنَعَانِيُّ، يُخْطِئُ، وَيُخَالِفُ أَحْيَانًا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ جَبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٨ ص ٤١٢): (كَانَ مِمَّنْ يُخْطِئُ إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٦ ص ١٣٠): (مَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، فَهُوَ أَصَحُّ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٧٥): (ثِقَةٌ: يُخْطِئُ، عَلَى مَعْمَرٍ فِي أَحَادِيثَ، لَمْ تَكُنْ فِي الْكِتَابِ).

(١) وَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي هِيَ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، الَّتِي لَا تَثْبُتُ بِالْأَثَارِ الْمُرْسَلَةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَثْبُتَ بِالْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ.

(٢) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٩٩).

\* وَهَذَا مِنْهَا.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ مُجَاهِدٍ: «هَبَطَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِالرُّكْنِ وَهُوَ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ- مِنَ الْجَنَّةِ، يَأْقُوْتَةُ بَيْضَاءُ».

عَنْ مُجَاهِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (هَبَطَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِالرُّكْنِ مِنَ الْجَنَّةِ، يَأْقُوْتَةُ بَيْضَاءُ، يَمْسَحُ بِهَا دُمُوعُهُ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ بِمَرَّةٍ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، الَّتِي لَا يُحْتَجُّ بِهَا فِي شَرْعِنَا وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

لَا يُحْتَجُّ بِهِ، لِأَنَّهُ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، الَّذِي لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى. أَخْرَجَهُ الْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ٩٠). قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ بِمَرَّةٍ، فِيهِ حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ الْهَاشِمِيِّ، وَهُوَ مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ بِمَرَّةٍ.

قَالَ عَنْهُ النَّسَائِيُّ: «مُتْرُوكٌ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «مُتْرُوكٌ».<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ١ ص ٢٣١): «ضَعْفُوهُ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٥٢٩): «ضَعِيفٌ».

(١) انْظُرْ: «دِيَوَانَ الضَّعَفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ص ٨٨)، وَ«تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لَهُ (ج ٢ ص ٤٨٥)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٣٦٨)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٣ ص ٢٩٨)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ٥٧)، وَ«الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٧ ص ٤٧٢).

وَفِي رِوَايَةٍ: الْأَثَرُ، قَالَ أَحْمَدُ: «لَهُ أَشْيَاءٌ مُنْكَرَةٌ»<sup>(١)</sup>.

\* وَهَذِهِ مِنْهَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٢٩٥): (الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيُّ: يُقَلِّبُ الْأَسَانِيدَ، وَيَرْفَعُ الْمَرَاسِيلَ).

\* وَفِيهِ أَيْضًا: أَبُو يَحْيَى الْقَتَّاتُ، اسْمُهُ: زَادَانُ، وَقِيلَ: دِينَارُ، وَقِيلَ: مُسْلِمٌ وَقِيلَ:

يَزِيدُ، وَقِيلَ: زَبَانُ، وَقِيلَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ دِينَارٍ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَهُ أَحَادِيثُ مَنَكِيرُ

جِدًّا، وَهَذِهِ مِنْهَا<sup>(٢)</sup>.

\* وَكَذَلِكَ فِيهِ: سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقَدَّاحُ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانَ: «يَهُمُّ فِي الْأَخْبَارِ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ

الْمَدِينِيِّ: «لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ ابْنُ الْقَيْسَرَانِيِّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ

بِشَيْءٍ»، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ: وَهُمْ»<sup>(٣)</sup>.



(١) أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ٥٧).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ١٥ ص ٧١٦).

(٣) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٥ ص ٢٤)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١

ص ٤٠٢)، وَ«الضُّعَفَاءُ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ٢ ص ٤٥٨)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ص ١٤٨)، وَ«تَذَكُّرَةُ الْخُفَّاطِ»

لِابْنِ الْقَيْسَرَانِيِّ (ص ٣٤٦)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَايَ (ج ٥ ص ٢٩٩).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ، أَثَرِ: إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّدِّيِّ الْكَبِيرِ: «هَبَطَ  
آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِالْهِنْدِ، وَأُنْزِلَ مَعَهُ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ».

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّدِّيِّ الْكَبِيرِ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: (هَبَطَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ،  
بِالْهِنْدِ، وَأُنْزِلَ مَعَهُ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ...).

أَثَرُ مُنْكَرٍ بِمَرَّةٍ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، الَّتِي لَا يُحْتَجُّ بِهَا فِي شَرْعِنَا  
وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

أَخْرَجَهُ الْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ٩٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ بِمَرَّةٍ، فِيهِ عَمْرُو بْنُ حَمَادٍ بْنُ طَلْحَةَ الْقَنَادِ، كَانَ مِنَ الرَّافِضَةِ،  
وَأَحَادِيثُهُ الَّتِي يَرْوِيهَا: مَنَاقِيرٌ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ السَّاجِيُّ؛ عَنْ عَمْرٍو بْنِ حَمَادٍ: «يَتَّهَمُ فِي عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَعِنْدَهُ مَنَاقِيرٌ»،  
وَقَالَ الْمُنْدِرِيُّ: «لَا يُحْتَجُّ بِهِ».<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ج ١ ص ١٥٤)؛ عَنْ عَمْرٍو بْنِ حَمَادٍ هَذَا:  
(كَانَ مِنَ الرَّافِضَةِ، ذَكَرَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ: بِشَيْءٍ، فَطَلَبَهُ السُّلْطَانُ: فَهَرَبَ). اهـ.

(١) انْظُرْ: «الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤٨٣)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٤ ص ١٧٥)، وَ«تَهْذِيبُ  
التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٥٠).

\* وَفِيهِ أَيْضًا: أَسْبَاطُ بْنُ نَصْرِ الهمداني، وَهُوَ كَثِيرُ الْخَطَا، وَيُغْرِبُ فِي الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ الْعُقَيْلِيُّ: عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرِ: «رُبَّمَا يَهُمُّ فِي الشَّيْءِ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «فِيهِ بَعْضُ الضَّعْفِ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «كَانَ يُخَالِفُ الثَّقَاتِ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «كَثِيرُ الْخَطَا يُغْرِبُ»، وَضَعَفَهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ.<sup>(١)</sup>



(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٧٥)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَزِّي (ج ٢ ص ٣٥٧)، وَ«الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٦ ص ٣٧٦)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٢١١)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ١٢٤).

## فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

| الرَّقْمُ | الْمَوْضُوعُ                                                                                                                                                                                          | الصفحة |
|-----------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| (١)       | المُقَدِّمَةُ.....                                                                                                                                                                                    | ٥      |
| (٢)       | ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ الْأَثَارِ الْوَارِدَةِ عَنِ التَّابِعِينَ فِي: أَنَّ الْحَجَرَ<br>الْأَسْوَدَ مِنَ الْجَنَّةِ.....                                                                    | ١١     |
| (٣)       | ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ، أَثَرِ: مُجَاهِدٍ: «هَبَطَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِالرُّكْنِ<br>-وَهُوَ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ- مِنَ الْجَنَّةِ، يَأْقُوتهُ بَيْضَاءُ».....                       | ١٧     |
| (٤)       | ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ، أَثَرِ: إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّدِّيِّ<br>الْكَبِيرِ: «هَبَطَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِالْهِنْدِ، وَأُنْزِلَ مَعَهُ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ»..... | ١٩     |

